

مشكلة التموين

مقياس دقيق لقوة التضامن الاجتماعي
إذا فشل الإقناع وجب الإلزام

شهدت العاصمة - كما شهد غيرها من المدن - ما يشبه المجاعة بسبب نقص الخبز أو نفاذه من السوق ، بعد ما صرح المسؤولون مراراً بأن في مصر من الغلال ما يكفيها حتى قرابة الموسم بلجديد ؛ فكان المعنى الصريح للأزمة بعد هذه التصريحات أنها أزمة مفتعلة لصالح فريق قليل من السكان ضد بقية السكان ... وهنا تبرز مسألة أخرى وهي مسألة التضامن الاجتماعي ومدى قوته بين المصريين ، بل ومدى وجوده إن كان له وجود .

وهذا الوجه من المشكلة هو الذي يعنينا في "مجلة الشؤون الاجتماعية" ذلك أن الحياة العامة لا تعد مستطاعة في هذا العصر إلا على أساس من التضامن الاجتماعي ؛ وإذا كان المجتمع حتى في أدوار طفولته قد قام على هذا الأساس ، فإنه في هذه الأيام بالذات لا يمكن أن يبقى لحظة سليماً إذ ومن أساسه الأول ، أساس التضامن بين الطبقات وبين الأفراد .

ونحن في أيام حرب لا تقتصر على المحاربين وحدهم بل تشمل العالم كله حتى الأمم التي لم تشترك بعد في النضال . ومصر في حرب حتى قبل المعارك العالمية ... في حرب دائمة مع أعدائها الدائمين : الفقر والمرض والجهل والآفات الاجتماعية الناشئة عنها . فهي في كل وقت محتاجة إلى تعبئة قواها جميعاً لمواجهة هؤلاء لأعداء الأقوياء والتضامن الاجتماعي أول هذه القوى بل محورها لوحد .

ولكن مجرد وجود أزمة غذائية في مصر البعد لزراعي الذي اشتهر في تاريخه الطويل بأنه مخزن القمح ، دليل على أن التضامن ضعيف أو مفقود ، وأن روح الأثرة والنفردية البغيضة هي التي تسيطر على تصرفات الأفراد والجماعات ، وهي التي تسود للعلاقة بين الطبقات .

تبدو هذه الأثرة في تصرفات كبار المنتجين والتجار الذين يخزنون طعام الشعب حتى ينفذ من السوق وحتى يتحكموا في الأسعار ، فيسمنوا من دماء الجلياع ، ويعتنوا على حساب الفقراء ؛ وهذه وحشية فاضحة لا تلام حكومة من الحكومات حين تعتمد في محاربتها على أقسى الوسائل وأفظع العقوبات ؛ فالعقوبات القانونية بالغة ما بلغت من القسوة لن تصل إلى تجويع هؤلاء المتوحشين : الجريمة التي يرتكبونها هم كل يوم بل كل ساعة !

وإذا كانت الحكومة لم تلجأ حتى اليوم إلى عقوبات قاسية أو رادعة فإنها ستجأ إليها مضطرة في يوم من الأيام القريبة الآتية ، وقد أُنذرتهم بأن السلطات المختصة " لن تفرق بعد اليوم بين كبير وصغير " ولهذا التعبير دلالاته ، فلا بد أن هناك بعض الكبراء قد فهموا أن مركزهم وثراءهم يعصانهم من المؤاخذه ، وهذا مظهر من مظاهر فقدان التضامن لايحتاج الى برهان .

وتجلى هذه الروح كذلك في تصرفات القادرين من المستهلكين الذين بلغ بهم حب ذواتهم والحرص على راحتهم أن يخترنوا الخبز والدقيق لعدة أيام أو أشهر خوفاً من نفادهما ، بينما هناك آلاف لا يجدون لقمة الوجبة الحاضرة ولو أن هؤلاء التدرين اكتفوا بالغذاء اليومي ما أحس الجميع بنفاد الخبز والدقيق .

ومن قبل فعلوا مثل هذا في الملابس والأدوات وحتى في الكماليات ولو ازِم الترف ، لأنهم يحدون في أيديهم مالا ، ولا يحدون في قلوبهم إنسانية ، ويعسرون في أموالهم قوة ، ولا يحسون في نفوسهم رحمة ، ولأن التضامن الاجتماعي عندهم كلمة قد تدعو إلى السخرية فالمشكلة إذن منشؤها القدرة على الشراء التي يمكنها الأغنياء دون الفقراء .

وهنا تبدو لنا حكمة الأمم التي أخذت نفسها بفرض صرب متدرجة تنعدم أو تخف عن كاهل بعض الطبقات ، وتثقل أو تفلح على ثروات الأثرياء ، ففي هذه الضرائب منحة من التضخم في ناحية والإفلاس في ناحية ، وفيها تعديل لمقدار القدرة على الشراء بين هؤلاء وهؤلاء .

وليس هذا حسب ، بل إن فيها موازنة بين كمية النقود التي تزداد في أيام الحرب ، وبين كمية البضائع التي تنقص في الأسواق . فالبضائع في أيام الحرب تقل نظرا لانقطاع الواردات وتدمير الموجودات بفعل العارات وسواها ، واستهلاك الكثير منها في صعات الحرب ، واستغلال المنصاع والأيدي المنتجة بانحراح الأدوات الحربية ... فمن الحكمة الأتطل النقود كثيرة في أيدي الأثرياء لئلا يشتروا بها غاية ما يطبون من البضائع لمحدودة ، فلا يبقى منها إلا القليل للطبقات الفقيرة التي لا تملك إلا القليل من قوة الشراء .

أدع وزير المالية الانجليزية خطبة بالراديو على الشعب جاء فيها :

" إن حالة الحرب بطبيعتها تقتضي أن يزيد دخل الأفراد عن المبالغ اللازمة للاستهلاك . لذلك أصبح لزاما على الحكومة البريطانية أن تشرف على الإيرادات سواء العامة أو الفردية . " وأعتقد أنه في حالة تخفيض الضرائب المفروضة الآن تصبح الحائثة الغذائية لانجلترا من سوء بحيث قد لانجد رغيفا واحدا من الخبز ولا قطرة واحدة من اللبن .

" أحسب أنكم تدركون هذا كله ولكنكم تساءلون لماذا لا يوجد الأغنياء بأموالهم ؟ فأجيبكم أنه لا يوجد الآن في انجلترا رجال واسعو الثروة ، لأن الضرائب التي فرضت عليهم

ثقيلة جدا . فقد فرض عليهم أن يدفعوا تسعة عشر شلنا وستة بنسات من كل جنيه واحد من دخلهم ، وفي حالات أخرى فرضت عليهم ضرائب أشد عنقا من ذلك .
”وأعتقد أنه لا يوجد الآن في إنجلترا رجل يزيد دخله الأسبوعي على عشرة جنيهات مهما تكن مهنته“ .

وهكذا عايج الإنجليز مشا كل الحرب كلها بهذه الضرائب التي تجعل الحد الأعلى للدخل الشهري أربعين جنيها في شهر ، فمن جهة ضمنوا للقرنة العامة من الموارد ما يسمح لها أن تنهض بأعباء الحرب بلهفة ، ومن جهة ثانية أوجدوا الموازنة بين القدرة الشرائية وبين مقدار الموجودات في الأسواق ، فحاربوا بهذا الإجراء الغلاء المصطنع والغلاء الطبيعي في آن ، ومن جهة ثالثة فرضوا التضامن الاجتماعي فرصا برفع نسبة الضرائب تدريجيا واستخدام جزء من الضرائب المجموعة في تخفيف ويلات الغلاء عن الفقراء إذ أنهم ينفقون نحو ثمانين مليوناً من الجنيهات في العام لشراء الضروريات بأثمانها في السوق وبيعها للقطبقات الفقيرة بسعر أرخص يناسب مقدرتهم على الشراء .

وهذا في انحصار التي يضرب بها المثل في الروح التعاونية وفي الخدمات الاجتماعية ينهض بها الأفراد والجماعات طواعية واختياراً ، لا نأثك بمصر التي لم تنهض فيها بعد هذه الروح ، ولا يزال القبول وحده هو الذي يملك فيها تنظيم المعايير ؟

لقد ذاع معاني وزير التموين محاصرة عن التموين ، حاول فيها وضع الحقائق الواقعة بين أيدي المستمعين كما حاول أن يثير نفوسهم معاني تضامن الاجتماعي ، وهو يقول :
”وزارة التموين في حاجة إلى معونة صادقة من جميع طبقات الأمة ، وبغير هذه المعونة لا تستطيع أن تؤدي رسالتها كاملة . ورسالة وزارة التموين هي قبح كل شيء حرم مقاومة الغلاء المصطنع والإكثار من المواد الضرورية للاستهلاك حتى لا تسحق ، ولا يرتفع ثمنها أكثر مما تحتمه الظروف القاهرة .“
”والذين ينتفعون من الغلاء المصطنع هم فريق من أرباب المال أقوياء بما لهم وبخبرتهم ، ومقاومتهم تحتاج أشد الحاجة إلى المعونة الكاملة من المستهلكين .

”فالمتجون للمواد الغذائية مثلا تحتم عليهم وطنيتهم وضمائرهم ألا يحتربوا من المواد أكثر من الضروري لهم وأن يقبلوا طواعية ما تضطر إليه ورة التموين من خط القمح بغيره من المواد الغذائية حتى يستطيع اجتياز الأزمة الحالية في حين الحصول بالحديد .

”وقد سمعت الكثيرين منهم يقولون : هذا قبحي . أنا الذي زرعت وأنتجت ومسكه ، فكيف تمنعني من استهلاكه ؟“ وجوابي على هذا أن القمح الخالص الذي يكفي لتغذية عائلة ما يكفي لتغذية عائلتين عند خلصه ، والضمير للإنسان يأبى على أي شخص أن يتمتع بقمح حائض بينما جاره يتضور جوعاً . وأجرؤ على القول إنه لن يستطيع الاستقرار في هذا ...“ .

والجملة الأخيرة في هذه المحاضرة هي التي تهمننا، فهي مفتاح المشكلة في اعتقادنا، إذ يجب أن نبين من وسائل الاقتناع التي عالجنا بها هذه المسألة عاما وبعض عام . إننا في حاجة — ولا شك — إلى قوة التشريع والإلزام بعد أن أفلسنا أو كادت وسائل الرجاء والاقتناع .

* *

وتطوى هذه الصفحة المظلمة نفتح صفحة أخرى مضيئة ؛ صفحة المبرة الملكية التي أذاعها على شعب دولة رئيس الحكومة في هذه السطور :

” تجلى عطف جلالة الملك على شعبه الوفي الأمين فيما أمر به — حفظه الله — من وضع الكميات الموجودة من محصول الذرة في مخازن مزارع الخاصة الملكية وتفتيش الأوقاف الخصوصية تحت تصرف الحكومة لتوزيعها بالمجان على الفقراء والمحتاجين في الجهات التي تعاني صعوبة من ناحية التموين .

” وإني إذ أذيع نبأ هذه المبرة الكريمة لا يخالني شك في تردد صداها لدى سرات مصر وعيائها، فليس أحب إلي النفس وأدنى إلى خدمة الوطن من المساهمة في مثل هذا العمل . وهم ولا ريب مقبولون كعهد الأمة بهم على المعاونة في تفرج تلك الأزمة وتخفيف آثارها .

” وإني ليسعدني أن أتلقى من حضراتهم بيانا بما يتبرعون به من فائض غنمهم وموفور أرزاقهم .

وكان المتظر أن تهز هذه المبرة الكريمة وذك لنداء المؤثر أوتار نفوس مئات بل الألوف من أثرياء مصر وبكار ملاكها وأغنيائها . ولكن التبرعات لا تزال قليلة . قليلة جدا بالنسبة إلى الثروات الضخمة والأهراء المملوءة والخزائن المنضخمة .

* *

إن أهم ما يتقصنا في نهضتنا الحديثة أن نفهم روح الحضارة العصرية فهما صحيحا . فبذ أيام اسماعيل قال كلمته مشهورة: إن بلادى قطعة من أوروبا لا من أفريقية، وقد مضى أكثر من نصف قرن على هذه الكلمة ازدادت فيها مظاهر الرق العصري في مصر وكثر أخذها بمظاهر المدنية الأوروبية ولكنها بعد هذا الأمد الطويل لا تزال تجهل حقيقة هذه الحضارة، ولا تزال بعيدة عن روح العصر الحديث . هذه الروح التي تجعل للتضامن الاجتماعي بين الأفراد والطبقات للمقام الأول في قياس حضارة الشعوب ؛ ولا تقتصر على المظاهر المادية من استخدام المخترعات الحديثة ؛ والتزام المودات والأزياء والأوضاع الظاهرة من النظم والتقاليد .

أصبحت مقاييس الرق هي مقاومة الأمية ، ومقاومة الآفات الاجتماعية ، والترفيه عن الطبقات الفقيرة والضحايا الاجتماعية للأفراد والهيئات ، لا مجرد الأناقة والرشاقة ومظاهر البذخ والترف على المباني والطرق والأزياء والتشريعات .

فبست أمة متحضرة تلك التي تجمع بين قصر نخم ينطوى على خيالات مبعوثة من ألف ليلة وليلة وبين كوخ مبنى من الطين والقش ولصفيح ينطوى على الفقر الأسود وحرمان لشنيع وبست أمة متحضرة تلك التي تجمع بين فتاة وارثة تستقدم ملابسها بالطيارة من وراء البحار وفتاة شبه عادية إلا من أسنان ؛ وبست أمة متحضرة تلك التي تجمع بين أهراء لتمتع في مخازن الأثرياء وبين لألوف الجامعة من الصبية والنساء ولرجال .

لا . ليست هذه هي الحضارة وإنما هي الممحية الفارقة في مجاهل التاريخ والأدغال ، الهمجية التي يجب أن تحاربها الدولة بأقصى ما تستطيع من الوسائل والمقوبات .

لقد آن للأغلبية العظمى من الشعب أن تجد جزءا من العناية التي نالتها الأقلية على مدى الأجيال . وقد أخذت مشكلة التكوين تحتل مكان اصداره من اهتمام الحكومة وأهيت النيابة ، بعد أن نالت من أول الأمر رعاية ميث البلاد . ومشكلة التكوين هي مشكلة الأغلبية المحرومة لا مشكلة الأقلية المترفة ؛ ولن تحل إلا على أساس انضمام الاجتماعي الذي يباه القادرون عليه ، فينبغي للدولة أن تفرضه عليهم بقوة الإلزام .

وقد تضامن موظفو الدولة وفيهم العامل والمستخدم الصغير مع كبار الزراع في رفع سعر القطن وبالتالي حين فرضت الدولة عليهم في لعام الماضي صريبة إضافية لهذا الغرض . ولقد ملاء الملائك الدنيا إذ ذاك ضيحا عن الفلاح ومصحة الفلاح وثروة الفلاح حتى فارو برفع السعر على حساب صغار الموظفين ، بل على حساب الشعب كله . فهاهم أولاء يستخدمون تلك الأموال التي أداها جميع بلجيوبهم الخاصة ، في تجويع الشعب باختراهم الغلال وعدم تعريضها للبيع استفناء بالأموال التي حصاؤها من القطن ، واستفادوا لضغط الحاجة على الجياع فيشتروا بأقدح الأثمان .

بل هاهم أولاء يستخدمون تلك الأموال لتجويع الشعب حين يقادرون على الشراء قدرة عالية فيخزنون معظم المشتريات ، بينا الذين ساهموا معهم في تمويل القطن يعجزون عن الشراء لنقص الأموال في أيديهم وارتفاع الأسعار عن مستواهم .

وبينا يبلغ أكبر دخل شهري في إنجلترا أربعين جنيها يوجد في مصر من يبلغ دخلهم هذا الرقم في اليوم بل الساعة في بعض الأحيان . والحكومة تستصرخهم أن يجودوا بالقبيل فلا يجودون ، والشعب يجوع تحت أبصارهم فلا يعطفون .

فلا يلومن أحد الدولة إذا هي اضطرت إلى الشدة وحاولت مرة استخدام القانون والإلزام بعد ما حاولت ألف مرة استخدام الرضاء والإقناع .